



THE LONDON SCHOOL
OF ECONOMICS AND
POLITICAL SCIENCE



Research at LSE

CONFLICT
RESEARCH
PROGRAMME

برنامج بحوث النزاعات

محافظة درعا: ديناميات الصراع ودور المجتمع المدني

صهيب الزعبي

أبريل، ٢٠٢٠



1 ملخص تنفيذي

تعتبر محافظة درعا مهد الانتفاضة السورية في آذار ٢٠١١. السياسات الأمنية المتشددة للنظام السوري، واحتكاره للعالم لصالح فئة ضيقة من الوسطاء المحليين المرتبطين ارتباطاً مباشراً بالأجهزة الأمنية، والتضييق المستمر لهامش الحريات العامة، وخلق حالة من التنمية غير المتوازنة بين الريف والمدن في المحافظة كانت من الأسباب المباشرة لزيادة الاحتقان الشعبي ضد السلطة الحاكمة، زاد عليها التدهور الاقتصادي العام في البلاد، والتي عانت منه درعا بشكل واضح.

ما ميّز الحركة الاحتجاجية في المحافظة عن غيرها من المناطق السورية، هو الدور الكبير الذي لعبته المدينة في الانتفاضة السورية، والتي سبقت الأرياف المحيطة، على عكس معظم المحافظات الأخرى التي كانت المظاهرات فيها تتركز في الأرياف. سلمية الانتفاضة في محافظة درعا ساهمت بتعزيز الشق المدني وفاعليته في المحافظة، حيث وصل عدد المنظمات في المحافظة إلى ما يقارب 38 منظمة في عام 2015 وارتفع عددها لما يقارب 50 منظمة حتى منتصف عام 2018. كما نشأت العديد من المجالس المحلية التي ساهمت بسد الفراغ الحوكمي الموجود في المحافظة بعد الانسحاب التدريجي للنظام السوري منها في عام 2012، عن طريق تقديم العديد من الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والتعليم والطرق وإعادة ترميم عدد من البنى التحتية الأساسية. وبشكل عام لم تستطع الجهات المحلية الفاعلة سواء مجالس محلية أو منظمات مجتمع مدني من تطوير نظام اقتصادي أو إداري فعال، بل اعتمدت بشكل أساسي على الدعم المالي والتقني المقدم من قبل الجهات المانحة الدولية، و لم تستطع هذه البنى الإدارية لعب أي دور أساسي سواء على مستوى التنظيم أو الإدارة.

في الفترة بين 2012 - 2015 شهدت المحافظة العديد من المعارك بين القوى العسكرية التابعة للسلطة السورية و القوى المعارضة، التي سيطرت على غالبية محافظتي درعا والقنيطرة اواخر عام 2015 و بقيت الأوضاع على ما هي عليه، حتى جاء اتفاق خفض التصعيد في ايار عام 2017، الذي ساهم بتخفيف نسبي لحدة العنف وشمّل المنطقة الجنوبية بالكامل.

لكن الوضع ما لبث أن تغير في اواخر حزيران عام 2018، حيث بدأ النظام السوري، مدعوماً بالجيش الروسي، بحملة شرسة انتهت بما عرف باتفاق المصالحة في درعا في حزيران 2018 بين المعارضة والنظام بإشراف مباشر من روسيا، تقضي بعودة سيطرة للنظام على كامل المنطقة مع المحافظة على الأجسام العسكرية (التابعة للمعارضة سابقاً) تحت ما يسمى "الفيلق الخامس" المدعوم روسياً. لكن بعد مرور أكثر من عام على هذا الاتفاق، نجد بأن الكثير من النقاط لم يتم الالتزام بها، مما يجعل حالة الاستقرار الظاهرة محل شك. حيث لم تلتزم السلطات السورية بالتزاماتها على المستويين الأمني والمدني خاصة بما يتعلق بموضوع التسويات وتوفير الخدمات. إضافة إلى ذلك، فإن رفض الحكومة المركزية التنسيق مع أجسام الحوكمة المحلية في مناطق المعارضة أعاق أي أمل في الوصول إلى استقرار حقيقي وملمس في عدة قطاعات، كالقضايا المتعلقة بالسجلات المدنية، مثل شهادات الولادة والزواج والوفاة وغيرها، إضافة إلى المسائل المتعلقة بحقوق الملكيات العقارية، حيث أن كافة الوثائق الصادرة من المديريات والمجالس المحلية العاملة في مناطق سيطرة المعارضة لم يتم الاعتراف بها حتى الآن.

كل تلك التحديات تجعل من الصعب التنبؤ بمستقبل العمل المدني في محافظة درعا خلال المرحلة المقبلة. لكن انطلاقاً من عدد من المؤشرات الحالية في المحافظة يمكن القول بأن مساحة العمل للمنظمات غير الإغاثية (المنظمات القانونية والحقوقية والعاملة في شؤون توثيق الانتهاكات والدفاع عن الضحايا، أو تلك العاملة في مجالات الحوكمة والتطوير الإداري والمؤسسي وبناء السلام) لن تكون متاحة، وستضطر معظم تلك المنظمات للانتقال إلى العمل السري والتنسيق مع المجتمع المدني المتواجد في مناطق الشمال السوري، أو المنظمات غير الحكومية السورية العاملة في دول الجوار. أما بخصوص المنظمات الإغاثية ذات الطابع الخيري، يبدو بأنها ستكون قادرة على العمل في المحافظة في حال كانت فروع لمنظمات خيرية أخرى مرخصة في دمشق قبل دار ٢٠١١، أو ستضطر إلى السعي للحصول على تراخيص جديدة من وزارة الشؤون الاجتماعية وتحت أسماء وكوادر جديدة.

2 لمحة تاريخية

2.1 قبل نشوء الدولة السورية الحديثة

يصعب فهم واقع ومآلات الصراع في جنوب سوريا بعد انتفاضة آذار ٢٠١١ دون إلقاء الضوء على السياق التاريخي الذي ساهم بتشكيل سياسات الهوية في المنطقة، بغرض تكوين صورة أوضح عن الطبيعة السياسية والثقافية والاجتماعية لهذه المنطقة ذات الديناميات العائلية والعشائرية المعقدة. إضافة إلى أنها تساهم بتفسير بعض الظواهر الاجتماعية الخاصة بالجنوب السوري، كانهضاد حدة التوتر الطائفي مقارنة مع بقية المحافظات السورية، وبروز قوى عائلية وعشائرية جديدة خلال فترة الصراع المسلح في المنطقة. تاريخياً، لطالما كان الجنوب السوري أرضاً خصبة للزراعة و خزاناً كبيراً للقمح¹، مما عرضها لاحقاً للعديد من الغزوات و خاصة خلال فترة الحروب الصليبية التي ساهمت بزيادة التواجد المسيحي في المنطقة. خلال مرحلة انتشار الإسلام في بلاد الشام، اعتنقت عدة عائلات مسيحية الإسلام فيما بعد. على سبيل المثال إحدى أكبر العائلات السنية المتواجدة حالياً في منطقة "حوران" تدعى عائلة "المسالمة"، أي التي أسلم أهلها بعد أن كانوا مسيحيين الأصلى².

استمرت منطقة حوران بلعب دور اقتصادي هام خلال فترة الحكم العثماني، فكانت منطقة "مزيريب" نقطة أساسية لتجمع الحجاج، إضافة إلى مرور سكة قطار الحجاز من المحافظة، مما جعلها إحدى مراكز التبادل التجاري الأساسية. خلال تلك الحقبة، تغير مركز المحافظة عدة مرات، حيث انتقلت من "المزيريب" و "الشيخ سعد" و "الشيخ مسكين" انتهاء بمدينة "درعا". ويرجع أن الخلاف بين أرياف ومدن المحافظة بدأ بالتصخم خلال تلك الفترة، نظراً لانتقال مركز المحافظة من المراكز الريفية إلى المركز الحضري للمحافظة وما ولد ذلك من حالة من النزاع على السلطة والتجارة. في فترة الانتداب الفرنسي، لعبت المنطقة دوراً هاماً خلال الثورة السورية الكبرى (1925-1927)³، وتجلت ذلك بمعارك خربة غزالة و المسيفرة، بالتنسيق مع القوى المقاومة للانتداب الموجودة في محافظة السويداء المجاورة، على الرغم من وجود توتر تاريخي، ذو بعد طائفي، بين المحافظتين بين الأغلبية الدرزية في محافظة السويداء وتلك السنية في درعا.

2.2 بعد استلام حزب البعث (1963 حتى 2011)

في العقود الأربع الأولى لدولة البعث، كان لحزب البعث، "الحزب القائد للدولة والمجتمع"، شعبية واسعة نسبياً ضمن المنطقة، حيث انتسب العديد من سكان المحافظة لصفوف الحزب. حتى أن الحركات الاحتجاجية الشعبية الواسعة ضد سياسات حزب البعث وتسلمته على كل مفاصل الدولة، والتي بدأت في أوائل السبعينات وتم حسمها عسكرياً في بداية الثمانيات، لم تشهد دعماً شعبياً من المحافظة مقارنة ببقية المحافظات الأخرى كحلب وحماه ودمشق.

يمكن تفسير شعبية حزب البعث في محافظة درعا خلال تلك الحقبة بمجموعة من العوامل، أهمها:

1. السياسات الاقتصادية الاشتراكية لحزب البعث، والتي اعتمدت على دعم الفلاحين والقطاع الزراعي في الأرياف السورية، والتي تشكل ما يقارب ٨٠٪ من مساحة محافظة درعا. حيث بدأ الحزب بتشكيل التعاونيات الفلاحية ومراكز الإرشاد والإصلاح الزراعي. في حين تضررت المدن التجارية والصناعية الأساسية في البلاد، مثل مدينتي دمشق وحلب، جراء سياسات تأمين المعامل والمنشآت الخاصة، فإن هذا الضرر لم يكن له تأثير كبير على محافظة درعا ذات الاقتصاد المعتمد على الزراعة.
2. إعطاء دور سياسي للمنطقة بعد أن كانت مهمشة سياسياً على الساحة السورية، من خلال رفع نسبة المشاركة للعمال والفلاحين في مجلس الشعب، والتي كانت تشكل ٥٠٪ من كامل أعضاء المجلس، وإعطاء أدوار قيادية في الحزب والدولة لعدد من أبناء المنطقة، كفاروق الشرع، الذي شغل عدة مناصب أبرزها وزير الخارجية و نائب رئيس الجمهورية، ورستم الغزالي، الذي تولى عدة مناصب أمنية في سوريا ولبنان. إضافة إلى تعزيز شبكة العلاقات الزبائنية المرتبطة بالحزب، مما دفع الكثير من أبناء المنطقة للانتساب إلى المؤسسات الداعمة لحزب البعث كاتحاد شبيبة الثورة و غيرها من النقابات، كقنابة العمال والاتحاد النسائي العام.

¹ تاريخ حوران، رابطة أهل حوران، 2016 <http://ahlhoran.org/ar/?p=15703>

² Michel Lequien, *Oriens christianus in quatuor disgetes*, Paris 1740, Vol.II, Coll. 859

³ علي عبدالله، دروس من الثورة السورية الكبرى. المدن. 2015. <https://www.almodon.com/opinion/2015/3/17>. دروس-من-الثورة السورية الكبرى

3. الموقع الحدودي للمنطقة مع كل من فلسطين المحتلة و الأردن، مما ساهم بزيادة اهتمام الحزب بهذه المنطقة خصوصا في ظل الصراع السوري – الإسرائيلي.

2.3 من آذار 2011 وحتى حزيران 2018

بتاريخ 2011/03/18 بدأت الانتفاضة السورية في درعا، حيث خرج مجموعة من الشباب في مدينة درعا من مسجد العباس، وتوجهوا للمسجد العمري حيث أقيمت أكبر مظاهرة منوثة للسلطة الحاكمة. تعد حادثة اعتقال عدد من أطفال مدينة درعا من قبل قوات الامن السورية في 27-02-2011 المحرك المباشر لخروج المظاهرات الشعبية في المدينة⁴ والتي بدأت بالتوسع والانتقال لبقية القرى والمدن في المحافظة نتيجة للقمع الأمني الشديد الذي اتبعته الحكومة السورية من اعتقال وقتل مستمر للمتظاهرين. السياسات الأمنية المتشددة للنظام السوري، واحتكاره للفضاء العالم لصالح فئة ضيقة من الوسطاء المحليين المرتبطين ارتباطا مباشراً بالأجهزة الأمنية، والتضييق المستمر لهامش الحريات العامة، و خلق حالة من التهمية غير المتوازنة بين المحافظات والمدن السورية كانت من الأسباب المباشرة لازدياد الاحتقان الشعبي ضد السلطة الحاكمة، زاد عليها التدهور الاقتصادي العام في البلاد، والتي عانت منه درعا بشكل واضح. كما أن حالة الجفاف التي عانت منها سوريا، خلقت أزمة اقتصادية لدى سكان المنطقة التي تعتمد على الزراعة بشكل رئيسي، فضلا عن النهج الاقتصادي السلبي الذي اتبعه النظام وخاصة بما يخص إيقاف الإعانات الزراعية من قبل الحكومة السورية⁵. إضافة لذلك، ساهمت السياسات الزراعية والعقارية الجائرة في المحافظة إلى توقيف أو إعاقة حالات البيع والشراء والاستملاك الزراعي لأبناء المحافظة، حيث اشترط النظام السوري على ضرورة الحصول على "موافقة أمنية" مسبقة من قبل أجهزة الأمن متحججا بموقع درعا الحدودي، الأمر الذي أدى إلى تضييق العمل الزراعي والتجاري في المنطقة.

2.3.1 فترة الاحتجاجات السلمية

ما ميّز الحركة الاحتجاجية في المحافظة عن غيرها من المناطق السورية، هو الدور الكبير الذي لعبته المدينة في الانتفاضة السورية، والتي سبقت الأرياف المحيطة، على عكس معظم المحافظات الأخرى التي كانت المظاهرات فيها تتركز في الأرياف. حافظت المحافظة على سلمية الاحتجاجات حتى بدايات شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١١، وتعتبر من المحافظات السورية التي تأخرت أكثر من غيرها بالانتقال إلى الصراع المسلح ضد النظام السوري. إن التأخر في عملية التحول هذه يمكن إرجاعها لعدة عوامل:

1. سيطرة الشباب المدني الجامعي على الحراك. على الرغم من كون المحافظة تخضع لسيطرة العائلة بشكل كبير، إلا أن الكثير من هذه القوى التزمت الحياد في بداية فترة الاحتجاجات خوفاً من السلطة الأمنية، مما فسخ المجال للشباب بقيادة الاحتجاجات في المنطقة.
2. ظهور عدد من القادة المحليين غير المرتبطين بالسلطة السياسية، من ذوي التأثير الواسع على المجتمع المحلي، مثل معن العودات (شخصية سياسية قيادية للحراك السلمي، اغتالته قوى الأمن السوري في آب من عام ٢٠١١) و الشيخ أحمد الصياصنة (شيخ الجامع العمري في مدينة درعا) الذين حاولوا قدر الإمكان منع انتشار مظاهر التسلح و التركيز على التظاهر السلمي⁶.

سلمية الانتفاضة في محافظة درعا ساهمت بتعزيز الشق المدني و فاعليته في المحافظة، حيث قام المتظاهرين و الناشطين خاصة الشباب منهم بتشكيل التنسيقيات، والتي أصبحت إحدى أهم مصادر المعلومات و توثيق انتهاكات السلطة السورية، فضلا عن قيامهم بالعدد من النشاطات الإغاثية و المدنية.

⁴ SyriaUntold, Daraa: Land of Grain. The story of the city of Daraa in the Syrian revolution. 2016. <https://www.facebook.com/watch/?v=405572856233290>

⁵ Shamel Azmeh, *The Uprising of the Marginalised: A Socio-Economic Perspective of the Syrian Uprising*, LSE Middle East Centre paper series (6), Middle East Centre, London 2014

⁶ مقابلة قام فيها الكاتب مع م. أبازيد، ناشط مدني من محافظة درعا. 2019

ظهرت العديد من المنظمات غير الحكومية والمبادرات المحلية بين أواخر عام 2011 و بدايات عام 2012، كمنظمة غصن زيتون و رابطة أهل حوران و الهيئة العامة للدفاع المدني. وصل عدد المنظمات في الجنوب السوري إلى ما يقارب 38 منظمة في عام 2015⁷ و ارتفع عددها لما يقارب 50 منظمة حتى منتصف عام 2018. كما نشأت العديد من المجالس المحلية التي ساهمت بسد الفراغ الحوكمي الموجود في المحافظة بعد الانسحاب التدريجي للنظام السوري منها في عام 2012، عن طريق تقديم العديد من الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والتعليم والطرق وإعادة ترميم عدد من البنى التحتية الأساسية.

2.3.2 الانتقال للعسكرة

بدأت الانتفاضة الشعبية في درعا بالانتقال من الطبيعة السلمية إلى العسكرية مع ازدياد وحشية الرد الأمني والعسكري للنظام السوري، وتوسع حملات اعتقال وتعذيب المتظاهرين السلميين، وازدياد الانشقاقات في صفوف الجيش السوري. حيث يعتبر المجند "وليد القشعمي"، من بلدة ابطع في ريف درعا الذي كان يؤدي خدمته في الحرس الجمهوري، أول المنشقين بتاريخ 23/04/2011م بعد أن رفض إطلاق النار على أهالي حرستا في ريف دمشق، و يعتبر الملازم أول عبد الرزاق طلاس الذي انشق بتاريخ 27/04/2011م عن اللواء 15 بالقرب من مدينة انخل بالريف الغربي لمحافظة درعا، أول ضابط منشق لينتقل بعدها إلى مدينة الرستن في حمص مسقط رأسه. وتوالت بعدها الانشقاقات في صفوف ضباط الجيش السوري، كالملازم "أحمد خلف" في حزيران 2011، والملازم "خلدون زين الدين" من مدينة السويداء في شهر أيلول 2011م، والذي شكّل "كتيبة سلطان باشا الأطرش"، وقَاتِل في درعا في منطقة اللجاة⁸.

في ظل هذه الانشقاقات وتنامي الحركة المسلحة، بدأت الفصائل المسلحة تتزايد بشكل كبير في درعا، مثل كتيبة طلحة بن الزبير، كتيبة العمري، كتيبة شهداء اليرموك، لواء 18 اذار وجيش المعتز⁹. تنامي الحركات الاحتجاجية وازدياد عدد الفصائل المشكلة في المحافظة أدى إلى ازدياد العنف المستخدم من النظام السوري ضد المحافظة، والذي تفاقم خلال عملية حصار درعا بتاريخ 4 مايو/أيار عام 2011، حيث فرضت قوات الأمن السورية حصاراً على مدينة درعا، وقطعت عنها الكهرباء والماء والاتصالات والدواء، وشنت حملة اعتقالات واسعة طاولت آلاف الأشخاص¹⁰. في نهاية عام 2012 بدأ الظهور التدريجي لعدد من الحركات الإسلامية الجهادية، كجبهة النصرة التابع لتنظيم القاعدة. في حين كانت أعداد المقاتلين في صفوف تلك الجماعات بازدياد ملحوظ في مناطق الشمال السوري، اقتصر وجودها الأولي في درعا على عدد ضئيل من المقاتلين، الذين تركزوا بشكل أساسي في الريف الجنوب من المحافظة، على القرب من الحدود الأردنية. مع ازدياد حدة الصراع والعنف المسلح في المنطقة، بدأت أعداد المقاتلين في صفوف المجموعات الإسلامية المتشددة في محافظة درعا بالازدياد منذ منتصف عام 2013، بعضهم قادم من المناطق الجنوبية لمحافظة دمشق، والبعض الآخر جاء من الأردن، إضافة لانتساب عدد من أبناء المنطقة لتلك المجموعات، التي أصبحت ذات قوة اقتصادية كبيرة من خلال سيطرتها على معبر نصيب مع الأردن وعدد من المطاحن ومعاصر الزيتون في المحافظة.

في الفترة بين 2012 - 2015 شهدت المحافظة العديد من المعارك بين القوى العسكرية التابعة للسلطة السورية و القوى المعارضة، التي سيطرت على غالبية محافظتي درعا والقنيطرة اواخر عام 2015¹¹ و بقيت الأوضاع على ما هي عليه، حتى جاء اتفاق خفض التصعيد في ايار عام 2017، الذي ساهم بتخفيف نسبي لحدة العنف وشمّل المنطقة الجنوبية بالكامل¹². لكن الوضع ما لبث أن تغير في اواخر حزيران عام 2018، حيث بدأ النظام السوري، مدعوماً بالجيش الروسي، بحملة شرسة انتهت بعدد من الاتفاقيات المحلية بين المعارضة و النظام بإشراف مباشر من روسيا، تقضي بعودة سيطرة للنظام على كامل المنطقة مع المحافظة على الأجسام العسكرية (التابعة للمعارضة سابقاً) تحت ما يسمى "الفيلق الخامس" المدعوم روسياً. و على الرغم من الهدوء النسبي الذي ساد تلك الفترة خصوصاً مع ازدياد التواجد الروسي المباشر عن طريق الشرطة العسكرية

⁷ Citizens for Syria, Syrian Civil society Organisations: Reality and Challenges. 2017.

https://citizensforsyria.org/OrgLiterature/Syrian_CSs_Reality_and_challenges_2017-CfS_EN.pdf

⁸ سيريا انساييد، درعا حكاية ثورة. 2017. <http://www.syriainside.com/articles/118> _درعا حكاية ثورة-من-السلمية-إلى-الواقع-الحالي

⁹ المصدر السابق.

¹⁰ العربي الجديد، درعا... حكاية محافظة أشعل أطفالها الثورة السورية. 2017. <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/3/18> _درعا حكاية-محافظة-أشعل-أطفالها-الثورة-السورية

¹¹ الجزيرة، توزيع مناطق السيطرة في سوريا. 2016. <https://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/2/27> _توزيع مناطق-السيطرة-في-سوريا

¹² Abdullah Almoussa, De-escalation Agreements at the Brink of Failure. Atlantic Council. 2018.

الروسية، إلا أن عددا من الحركات الاحتجاجية وبعض الأعمال العسكرية ضد الفرقة الرابعة في الجيش السوري استمرت بالظهور وبشكل منقطع، بسبب استمرار عمليات النهب والسرقه والاعتقال والاعتداء على المدنيين من قبل تلك الفرقة.¹³

3 اتفاقية حزيران 2018

في حزيران 2018 قامت القوات الحكومية بالتنسيق مع حلفائها بشن حملة شرسة على الجنوب السوري نتج عنها سيطرة شبه مطلقة للحكومة السورية على محافظتي درعا والقنيطرة، محدثة الكثير من التغييرات على شكل الصراع في مختلف المستويات سواء العسكرية أو المدنية.¹⁴ أجبرت الحملة العسكرية التي قامت بها السلطات السورية فصائل المعارضة بالتفاوض معها، خصوصا بأن الحملة العسكرية سببت نزوح ما يزيد عن 300 ألف شخص خلال اسبوعين فقط في بداية شهر حزيران من ذاك العام¹⁵، و نتج عن التفاوض بين الأطراف المتصارعة الاتفاق على مجموعة من النقاط بما عرف "باتفاقية درعا"، ومن أهم بنود هذا الاتفاق:

1. البدء بالعمل على "تسوية أوضاع الأمنية" للأشخاص الراغبين في المصالحة. التسوية تشمل كل من يسلم السلاح من المنشقين والمدنيين مع ضمان عدم الملاحقة الأمنية شريطة عدم قيامهم بأعمال ضد الدولة والأمن
2. المنشقون من الضباط والمتطوعين؛ يتم تسوية أوضاعهم القانونية ويسرحوا من الخدمة دون أي تعويض.
3. المنشقون من المجندين يتم تسوية أوضاعهم ويلتحقوا بقطيعهم العسكرية خلال فترة ستة أشهر ويحق لهم السفر خارج القطر بعد ذلك
4. فتح الباب الانضمام لصفوف الجيش من المجموعات المسلحة بعد عملية تسوية أوضاعهم وتقديمهم لطلبات تطوع وتعاهد مع الجيش
5. تدخل قوات من الشرطة الروسية وقوى الأمن الداخلي السورية لإدارة المناطق أمنيا.
6. عودة الجيش إلى التكتلات المتواجدة في مناطق الجنوب على ألا يقترب من المسافة الحدودية المجاورة للجولان، على الحدود الإسرائيلية، والتي تخضع لقوات حفظ السلام الأممية ال UNDOF
7. خروج الرافضين للتسوية والاتفاق من المدنيين والعسكريين باتجاه الشمال السوري، إلى مناطق ادلب وريف حلب.
8. تخضع المعابر للتأمين من قبل قوات الحكومة السورية وبإشراف من الشرطة الروسية.
9. دخول مؤسسات الحكومة السورية لتقديم كافة الخدمات للمواطنين؛ مياه، كهرباء، غاز، صحة، تربية وتعليم، إعادة ترميم وتأهيل للطرقات.
10. تسليم السلاح الثقيل والمتوسط، والسماح لمن يرفض التسوية وقراره الخروج إلى الشمال برفقة سلاحه الخفيف وأربعة مخازن فقط.
11. التسوية تشمل المقيمين خارج سوريا من الراغبين في العودة إلى درعا، وخلال فترة زمنية محددة، مع إمكانية أن يقوم وكيل لهم بتقديم طلبات تسوية الوضع¹⁶.

لكن بعد مرور أكثر من عام على هذا الاتفاق، نجد بأن الكثير من النقاط لم يتم الالتزام بها، مما يجعل حالة الاستقرار الظاهرة محل شك. حيث لم تلزم السلطات السورية بالتزاماتها على المستويين الأمني و المدني خاصة بما يتعلق بموضوع التسويات و توفير الخدمات. يمكن تحديد الإشكاليات الأمنية الحالية، في مرحلة ما بعد اللاتفاق، ضمن خمس ظواهر رئيسية:

1. **الاعتقالات:** نص اتفاق عام ٢٠١٨ على منح سكان درعا الراغبين في البقاء ضمانات بعدم ملاحقتهم من قبل الأفرع الأمنية، إلا أن السلطات السورية قامت بتنفيذ عمليات واسعة من اعتقال ومداومة المنازل. حيث تم توثيق ما يقارب 692 معتقلاً بينهم 29 سيدة من

¹³ Abdullah Al-Jabassin, *From Rebel Rule to a Post-Capitulation Era in Daraa, Southern Syria: The Impacts and Outcomes of Rebel Behaviour During Negotiations*, Working Paper, EUI RSCAS, 2019/06, Middle East Directions (MED), Wartime and Post-Conflict in Syria

¹⁴ International Crisis Group, *Lessons from the Syrian State's Return to the South*. 2019. <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/196-lessons-syrian-states-return-south>

¹⁵ 2018. ألف نازح في درعا مع استمرار الأعمال القتالية في عدة مناطق حول سوريا. أخبار الأمم المتحدة، ٢٣٥ <https://news.un.org/ar/story/2018/07/1012842>

¹⁶ عربي 21، نص اتفاق لفصيل معارض مع روسيا بدرعا. 2018. <https://arabi21.com/story/1105974> عربي 21-تحصل-على-نص-اتفاق-لفصيل-معارض-مع-روسيا-بدرعا

- أبناء المنطقة غاليبتهم من حملة بطاقات التسوية، ومن بينهم شخصيات عملت سابقاً في المجالس المحلية وفي مجال الإغاثة،¹⁷ خلال الثمان أشهر الأولى من بدء تنفيذ الاتفاق. وتستمر حملات الملاحقات والاعتقالات، بشكل متفرق حتى الآن.
2. **الاعتقالات:** على مدار عام تقريباً، تم توثيق ما يقارب 112 محاولة اغتيال سببت مقتل 51 شخص غاليبتهم من شخصيات معارضة مرتبطة ارتباط مباشر بملف التفاوض و التسويات مع السلطات السورية. من الصعب تحديد هوية المسؤولين عن هذه الاعتقالات، حيث يرى البعض بأن بعضاً من أفراد الفصائل العسكرية الراضية للتسوية هي وراء هذه الاعتقالات، في حين يرى البعض الآخر أن أجهزة الأمن السورية وعدد من فرق الجيش، كالفرقة الرابعة، هي وراء هذه الاعتقالات رغبة منها بإبقاء الفوضى قائمة في المنطقة، وبالتالي الاستمرار في الاكتساب غير الشرعي من اقتصاد الحرب.¹⁸
3. **الإعلان عن مقاومة شعبية:** في أواخر عام 2018 ظهرت بعض المظاهرات التي تدعو إلى إنطلاق مقاومة شعبية في درعا ضد النظام السوري.¹⁹ بالرغم من أن هذه المقاومة لا تحمل الطابع المنظم و لا تتعدى كونها عمليات من قبل أفراد، لكن وجودها و استهدافها لعدد من الحواجز التابعة للنظام يجعل استدامة الاستقرار أمراً قلما خصوصاً بضوء حساسية الموقع الجغرافي للمنطقة.²⁰
4. **عدم وضوح شكل و ماهية القوى العسكرية المسيطرة:** بالرغم من أن المنطقة تخضع لسيطرة القوات الحكومية السورية لكن بعض المناطق كمدينة درعا و عدد من قرى ومدن الريف الغربي، كمدينة "طفس"، لا تزال تحتوي على وجود مسلح واضح لفصائل معارضة للنظام السوري. بالإضافة إلى ذلك نجد أنه حتى القوات التابعة للنظام السوري مشتتة بين تيارات موالية لإيران، كالفرقة الرابعة، إحدى أقوى فرق الجيش السوري في الجنوب، وتلك الموالية لروسيا، مثل الفيلق الخامس الذي بات يحتوي أفراداً وقادات كانوا يعملون تحت راية "الجيش السوري الحر". مما قد يؤدي إلى تفاقم الانقسامات في المستقبل بين هذه القوى و بالتالي إلى اشتعال المنطقة لاحقاً.²¹
5. **التجنيد الإجباري:** قامت القوات الحكومية بفرض التجنيد الإجباري على العديد من شباب المنطقة بعد انتهاء مدة تسوية الوضع المحددة ب 6 أشهر وفقاً للاتفاق السابق. حيث تم إجبار المجندين بالذهاب للقتال في محافظة إدلب. وازداد الوضع سوءاً بعد سقوط ما يقارب 30 شاب من أهل المحافظة في المعارك الدائرة في شمال سوريا مما زاد سخط الأهالي على موضوع التجنيد الإجباري، الذي يعتبر السبب الرئيسي في عدم عودة الكثير من الشباب لمحافظة درعا.

4 أنظمة الحوكمة في محافظة درعا

كان نظام الحوكمة قبل آذار 2011 مقتصر على الدور الحكومي الرسمي نظراً لغياب أي دور ملموس للأجسام غير الحكومية كمنظمات المجتمع المدني والنقابات التي لم يسمح لها بالوجود إلا بأطر ضيقة لم تتجاوز الطابع الخيري. إضافة إلى أن دور العائلات، إحدى أهم الديناميات والحوامل الاجتماعية في محافظة درعا، كان ضعيفاً ومؤثراً ضمن شبكة من الوسطاء المحليين المرتبطين بالسلطة السياسية والأمنية بشكل مباشر.

من الملاحظ في سوريا بعد انطلاق انتفاضة آذار 2011 تعدد كبير لأشكال الحوكمة المتبعة نظراً لتعدد الفاعلين. و التي تتراوح بين الجهات الحكومية الرسمية و الجهات شبه الحكومية، الممثلة بالمجالس المحلية والمديريات التقنية في مناطق سيطرة المعارضة السورية، مروراً بمنظمات المجتمع المدني والمبادرات المحلية التي لعبت دوراً أساسياً في سد الفراغ الحكومي والخدمي في العديد من المناطق التي خرجت عن سيطرة الحكومة المركزية.

وصل هذا التنوع في إدارة الحوكمة المحلية في سوريا إلى حالة من التنافس السلبي على إدارة المناطق، تحديداً المنافسة بين منظمات المجتمع المدني و المجالس المحلية في الجنوب السوري، على شكل وطبيعة الإدارة ونوعية الخدمات المقدمة، مع وجود العديد من التدخلات المباشرة من قبل القوى

¹⁷ مقابلة أجراها الكاتب مع ع. محمد، مدير مكتب التوثيق في منظمة حوران الحرة. 2019

¹⁹ المقاومة الشعبية في درعا، الصفحة الرسمية على الفيسبوك. <https://www.facebook.com/2015821478721778> /المقاومة الشعبية-في-درعا-

²⁰ تلفزيون سوريا. 2019. <https://www.youtube.com/watch?v=r0yxPwdfdmg>

²¹ Abdullah Al-Jabassini, *From Rebel Rule to a Post-Capitulation Era in Daraa Southern Syria: The Impacts and Outcomes of Rebel Behavior During Negotiation*, Working Paper, EUI RSCAS, 2019/06, Middle East Directions (MED), Wartime and Post-Conflict in Syria

العسكرية في أشكال الحوكمة المتبعة، حتى وصل الأمر عند بعض الفصائل المسلحة لتسليمها إدارة بعض القطاعات الخدمية و فرض نظام الحوكمة الخاص بها²².

منذ نهاية عام 2012، خلال فترة سيطرة المعارضة السورية على أجزاء واسعة من محافظة درعا، اتسمت غالبية نظم الحوكمة المتبعة بضعف آليات التنسيق و التعاون، خصوصاً وأن الجهات الحكومية الرسمية رفضت كل آليات التواصل و التنسيق مع نظيراتها من الجهات شبه الحكومية، كالمجالس و المديريات العاملة في مناطق سيطرة المعارضة.

على سبيل المثال، قبيل توقيع اتفاق حزيران 2018 في درعا، شاركت مديرية الصحة العاملة في مناطق سيطرة المعارضة السورية كافة البيانات الطبية الأساسية مع نظيراتها التابعة للحكومة المركزية، باعتبار أن العمليات الصحية هي غير قابلة للتسييس²³. و لكن بالمقابل لم تقم الحكومة السورية بالاعتراف بالامتحانات أو الشهادات الصادرة عن مديريات التعليم العاملة في مناطق سيطرة المعارضة.

رفض الحكومة المركزية التنسيق مع أجسام الحوكمة المحلية في مناطق المعارضة أعاق أي أمل في الوصول إلى استقرار حقيقي وملمس في عدة قطاعات، كالقضايا المتعلقة بالسجلات المدنية، مثل شهادات الولادة والزواج والوفاة وغيرها، إضافة إلى المسائل المتعلقة بحقوق الملكيات العقارية، حيث أن كافة الوثائق الصادرة من المديريات و المجالس المحلية العاملة في مناطق سيطرة المعارضة لم يتم الاعتراف بها، حتى بعد توقيع اتفاق درعا في حزيران 2018.

4.1 جهات الحوكمة الفاعلة في مناطق المعارضة السورية

على الرغم من الدور الكبير الذي قدمته كل من المجالس المحلية و ومنظمات المجتمع المدني من خدمات و سعيها الكبير لسد الفراغ الحوكمي لكنها عانت من الفوضوية و العشوائية و ذلك لعدة أسباب أبرزها:

1. تعدد الجهات الفاعلة المسؤولة عن إدارة الخدمات كالمنظمات و المجالس و المبادرات و القوى العسكرية، فضلاً عن أن بعض المؤسسات التابعة للحكومة السورية كانت تعمل في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة
2. غياب وجود جسم مركزي قيادي أو على الأقل تنسيقي على مستوى عالي بين الجهات الفاعلة.
3. الوضع الأمني، حيث عمدت القوات الحكومية السورية على فصل الريف الشرقي عن الغربي و منع اتصال هذه المناطق جغرافياً. مما أدى إلى غياب تام للتنسيق، فضلاً عن أن الوضع الأمني ساهم بصعوبة تطوير الكوادر على المستوى الإداري. نظراً لصعوبة خروج أو دخول الأشخاص للحصول على التدريبات المطلوبة.

بشكل عام، كان هناك ثلاث جهات أساسية معنية بموضوع الخدمات و الحوكمة في المناطق التابعة للمعارضة وهي: 1. مجلس المحافظة و المجالس المحلية 2. المنظمات و التحالفات المدنية 3. القوى العسكرية

بداية لم تلعب القوى العسكرية دوراً كبيراً في عملية الخدمات و الإدارة المدنية، مقارنة بغيرها من المحافظات، و ذلك مرده لعدة أسباب أبرزها توافر أجسام مدنية قادرة و مؤهلة إدارياً و اقتصادياً، تركّز دور القوى المسلحة على الجوانب العسكرية، وقوة العائلات و الحاضنة الشعبية التي دعمت المنظمات المدنية و المجالس على حساب التشكيلات العسكرية. لكن ذلك كله لم يمنع من وجود دور إداري لهذه الأجسام العسكرية و خاصة في إدارة معبر نصيب الحدودي مع الأردن²⁴ و لوحظ اهتمام هذه الأجسام العسكرية بإدارة مطاحن القمح و معاصر الزيتون، كون هاتين المادتين ذات أهمية اقتصادية و خاصة على مستوى التصدير إلى المناطق المجاورة.

إن عملية إدارة المحافظة بشكل رئيسي في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة كانت بيد مجلس المحافظة و المجالس المحلية، مع وجود الدعم التقني من قبل المديريات التابعة للمعارضة كمديرية الصحة و التعليم. وفقاً للكثيرين فإن إدارة المحافظة من قبل أشخاص محليين من أبناء المنطقة كان له نتائج إيجابية، كونه يسهل عملية التواصل مع المجتمعات المحلية، فضلاً عن معرفتهم الأوسع في المنطقة واحتياجاتها. مع ذلك، فإن التجربة

²² Graduate Institute Geneva, Syrian Civil Society Cooperation, Challenges and Opportunities In- and Post-Conflict Implications 2016.

²³ مقابلة أجراها الكاتب مع ز. الزعبي، عضو في إحدى المنظمات الطبية. 2019.

²⁴ الجزيرة، المعارضة السورية تسيطر على معبر نصيب الحدودي. 2015. <https://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/4/2/المعارضة-السورية-تسيطر-على-معبر-نصيب>

بشكل عام لم تكن ناجحة مقارنة بالتوقعات، فعلى الرغم من وجود هيكلية إدارية وفق تسلسل واضح: مجلس محلي- مجلس محافظة-وزارة إدارة محلية²⁵، إلا أن هذه الهيكلية لم تكن فعالة. فعلى الرغم من التنسيق الهرمي الظاهر، لكن في الواقع لكل مجلس محلي آلية تشكيل مختلفة، فمنهم من تشكل بالانتخاب، وعدد منهم تم تعيينهم من قوى سياسية أو عشائرية أو عسكرية. كما أن ضعف الإمكانيات المالية وقلة فرص التمويل الموجهة إليها ساهم بمحدودية مجال تدخلها وفعالية الخدمات المقدمة.²⁶

بشكل عام لم تستطع الجهات المحلية الفاعلة سواء مجالس محلية أو منظمات مجتمع مدني من تطوير نظام اقتصادي أو إداري فعال، بل اعتمدت بشكل أساسي على الدعم المالي والتقني المقدم من قبل الجهات المانحة الدولية، ولم تستطع هذه البنى الإدارية لعب أي دور أساسي سواء على مستوى التنظيم أو الإدارة. مما أدى إلى اقصر دور المجالس المحلية في:

1. تقديم طلبات المشاريع و دراسات الاحتياج لمنظمات المجتمع المدني السوري، مما جعل هذه المنظمات تبدو عملياً بموقع قوة حتى أنها أصبحت من أكبر المؤثرين على قرارات المجالس المحلية.
2. دور رقابي ولكنه محدود بسبب غياب الإمكانيات المالية من جهة و غياب القدرات الإدارية من جهة أخرى²⁷

بالإضافة لذلك عمل مجلس المحافظة على تقديم تراخيص للمنظمات بهدف ضبط تواجد المنظمات و آليات عملها، لكن هذه التراخيص لم يكن لديها أي امتيازات حقيقية. بالإضافة لذلك ظهرت سلسلة علاقات داخل المنظمات غير الحكومية والمجالس المحلية شبيهة بالحال التي كانت عليها مؤسسات الدولة من حيث المحسوبيات و تعيين الأقارب و التنمية غير المتوازنة بين القرى والمناطق المتجاورة. و يعد موضوع المساواة الجندرية من أبرز العيوب التي واجهت المنظمات و المجالس المحلية، فقد ظهر بشكل واضح تغييب النساء عن غالبية المناصب الإدارية. غالبية المشاريع المهمة بالنساء ركزت بشكل أساسي على كون المرأة عاملة مهنية فقط، و يتضح ذلك من عدد مشاريع الخياطة التي قامت المنظمات باستهداف النساء من خلالها، دون التفكير الحقيقي بخلق مشاريع من شأنها تمكين النساء إدارياً أو سياسياً أو اقتصادياً.

4.2 مقترحات بما يخص نظام الحوكمة المستقبلي في محافظة درعا

1. التوجه لنموذج لامركزي: كل قطاع من القطاعات الأساسية، مثل التعليم والصحة والزراعة والتطوير العمراني والاستثماري يؤدي وظائفه بشكل لامركزي على مستوى المحافظة مع ضمان هامش واسع من الاستقلالية عن المركز، تحديداً بما يتعلق بإدارة الموارد المحلية (البشرية والمادية)، إدارة الريوع المحلية، توزيع الأدوار والصلاحيات بين المحافظة والوحدات الإدارية، بما يتناسب مع طبيعة المجتمع المحلي.
2. تطوير مشاريع التنمية مع التأكيد على ضرورة تطوير القطاع الخاص والاستثماري
3. عملية إدارة المحافظة و القرى يجب أن تكون من أبناء المنطقة نفسها: بغرض تخفيف التوتر المجتمعي العام من جهة و الحماية من الفساد وتقليل المحسوبية والزياتنية، قدر الامكان. كون عملية إدارة المحافظة والوحدات الإدارية التابعة لها ستكون من أعضاء المجتمع المحلي نفسه، فبالتالي من السهل تطبيق ضغط مجتمعي عليهم خصوصاً في مجتمع الجنوب السوري ذو الارتباطات العائلية والعشائرية الواسعة، والتي ممكن أن تكون إحدى وسائل المساءلة المجتمعية.
4. فسح المجال لمنظمات المجتمع المدني لمتابعة عملها: حيث ما يجري الآن من تضيق عليها سيلحق الضرر بالجميع، خصوصاً بأن هذه المنظمات استطاعت تلبية معظم احتياجات المجتمع خلال السنوات السبعة الأخيرة، فضلاً عن ضرورة الاستفادة منها في عملية إعادة بناء الدولة نظراً لخبراتها وحياديتها.
5. ضرورة إيجاد آلية اعتراف بالشهادات و الملفات الصادرة عن الجهات شبه الحكومية و إلا فإن المشاكل الهائلة سواء على مستوى التعليم أو على مستوى الشؤون العائلية كتنويع الوفيات و الولادات ستبقى بدون حل.

²⁵ تعميم رقم 22- وزارة الإدارة المحلية والإغاثة و شؤون اللاجئين- 2017/07/32

²⁶ مقابلة أجراها الكاتب مع ج.أ عامل إنساني في إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في محافظة درعا

²⁷ مقابلة أجراها الكاتب مع ز. الزعبي، عضو في إحدى المنظمات الطبية. 2019.

5 المجتمع المدني

5.1 لمحة عن المجتمع المدني في محافظة درعا

منذ اندلاع الانتفاضة السورية في آذار 2011، تزايد عدد منظمات المجتمع المدني في سوريا عموماً و الجنوب خاصة بشكل واضح، وذلك نتيجة لـ: تغير القوى العسكرية في المنطقة و بالتالي ضعف القبضة الأمنية لدى السلطات السورية، وجود فرص تمويل كبيرة نتيجة لتوجه المانحين لدعم مناطق الجنوب السوري، الحاجة الإنسانية الكبيرة الناتجة عن الحرب، و توجه غالبية الناشطين السلميين للعمل المدني، خصوصاً بعد مرحلة انتشار الفصائل المسلحة في الجنوب.

بشكل عام، ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة IMPACT، شهدت منطقة الجنوب السوري ظهور ما يزيد عن 50 منظمة غير حكومية خلال الفترة من 2011 ل 2018، غالبيتها تأسس بين 2013 و 2015. عملت هذه المنظمات في مختلف المجالات سواء التعليمية و الصحية و الإغاثية فضلاً عن منظمات متخصصة في مجال الشباب و المرأة و الطفل.²⁸

كانت تلك المنظمات من أبرز اللاعبين على مستويات الخدمات و الحوكمة، حتى أنها حلت محل الدولة في الكثير من المجالات، فمنظمات مثل "منظمة غصن زيتون" تسلمت عملية التعليم بشكل واسع في المحافظة، و كذلك "الهيئة العامة للدفاع المدني" التي تولت مهمة الإشراف على الخدمات العامة، مثل الكهرباء و المياه و البنى التحتية. فضلاً عن أن بعض المنظمات كمنظمة "فرح" عملت في مجال الحوكمة و بناء قدرات العاملين في المجالس المحلية.²⁹

كما أن تلك المنظمات لعبت دوراً هاماً على مستوى تخفيف الصراع و المساهمة في عملية بناء السلام عن طريق دورها التوافقي في عدد من مناطق الجنوب السوري. امتلكت المنظمات العاملة في الجنوب السوري علاقات واسعة مع غيرها من الفاعلين كالجهاز الحكومية و شبه الحكومية، و امتلكت قدرات تنسيقية عالية، كالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المختلفة العاملة في الجنوب السوري من الأردن³⁰. كما كان لها دور واضح في تخفيف الأعباء الاقتصادية و الاجتماعية في جنوب سوريا.

لكن استعادة الحكومة السورية السيطرة على الجنوب السوري في حزيران 2018 أدى إلى إغلاق معظم منظمات المجتمع المدني، إما بأوامر مباشرة من السلطات الأمنية في النظام السوري، أو بسبب خوف هذه المنظمات و العاملين بها من الملاحقة الأمنية و الاعتقال.

5.2 مستقبل منظمات المجتمع المدني في المحافظة

بعد انهيار اتفاقية خفض التصعيد و استعادت القوات الحكومية السورية السيطرة على جنوب سوريا انخفضت عدد المنظمات العاملة من 50 إلى 10 منظمات خلال الأشهر الست الأولى التي تبعت اتفاق حزيران ٢٠١٨. علماً أن غالبية المنظمات المتبقية هي فروع تابعة لمنظمات مرخصة مسبقاً في مناطق سيطرة الحكومة. خصوصاً وأن الحكومة السورية منعت عمل كل المنظمات العاملة سابقاً في الجنوب السوري والتي أنشأت بعد آذار ٢٠١١.

بعد اتفاقية حزيران ٢٠١٨، التي أدت إلى تهجير الكثير من سكان المنطقة إلى الشمال، حاول بعض الناشطين المهجرين من محافظة درعا إعادة تفعيل عملهم في الشمال السوري، في مناطق إدلب و شمال حلب، لكن عملهم اقتصر على تقديم المساعدات الإغاثية لمهجري درعا و تنظيم مخيمات النزوح لهم.

مع ذلك، حدث خلال الأشهر القليلة التي تبعت اتفاق حزيران ٢٠١٨ بعض الاستثناءات ضمن المحافظة، والتي لا يمكن حالياً تعميمها بشكل واسع على واقع العمل المدني في الجنوب السوري، على سبيل المثال، استطاع عدد قليل من المنظمات السورية العاملة في مجال الإغاثة تحديداً الحصول على تراخيص من قبل السلطات السورية، تحت أسماء جديدة، وبعضها لأشخاص معروفين بتوجههم المعارض. يمكن تفسير ذلك بحاجة الدولة

²⁸ Citizens for Syria, Syrian Civil society Organisations: Reality and Challenges. 2017.

²⁹ Farah Organisation, Education Governance Programme in Southern of Syria. 2018.

السورية لوجود جهات تساهم في تقديم الخدمات، حيث لا تملك الحكومة السورية الإمكانيات المالية والإدارية الكافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمعات المحلية في الجنوب السوري. إضافة إلى ذلك فإن حالة عدم الاستقرار الأمني الذي يشهده الجنوب السوري، تجعل جميع الأطراف مضطرة للانفتاح للعمل مع منظمات المجتمع المدني، ذات القدرة الأكبر على التواصل مع المجتمعات المحلية وتخفيف النزاعات التي قد تنشأ في المستقبل. كما أن العلاقة بين القطاع الخاص والمنظمات المدنية كانت أحد أسباب استمرار العمل المدني، حيث قامت العديد من الشركات الخاصة باستخدام تراخيصها لتسهيل عمل المنظمات الإنسانية.

كل تلك التحديات تجعل من الصعب التنبؤ بمستقبل العمل المدني في محافظة درعا خلال المرحلة المقبلة. لكن انطلاقاً من عدد من المؤشرات الحالية في المحافظة يمكن القول بأن مساحة العمل للمنظمات غير الإغاثية (المنظمات القانونية والحقوقية والعاملة في شؤون توثيق الانتهاكات والدفاع عن الضحايا، أو تلك العاملة في مجالات الحوكمة والتطوير الإداري والمؤسستي وبناء السلام) لن تكون متاحة، وستضطر معظم تلك المنظمات للانتقال إلى العمل السري والتنسيق مع المجتمع المدني المتواجد في مناطق الشمال السوري، أو المنظمات غير الحكومية السورية العاملة في دول الجوار. أما بخصوص المنظمات الإغاثية ذات الطابع الخيري، يبدو بأنها ستكون قادرة على العمل في المحافظة في حال كانت فروع لمنظمات خيرية أخرى مرخصة في دمشق قبل دار ٢٠١١، أو ستضطر إلى السعي للحصول على تراخيص جديدة من وزارة الشؤون الاجتماعية وتحت أسماء وكوادر جديدة.

5.3 المقترحات والتوصيات للمجتمع المدني

1. فروض شروط معينة على آليات تمويل إعادة الإعمار في سوريا من قبل المجتمع الدولي بغرض، الضغط على الحكومة السورية لتوسيع هامش العمل المدني في المناطق التي تسيطر عليها، وتقديم ضمانات قانونية لحماية العاملين والناشطين المدنيين، والعمل على إيجاد آليات مراقبة حرية العمل المدني في سوريا.
2. ضرورة العمل على الحد من مظاهر الاستقطاب السياسي والأيدولوجي لمنظمات المجتمع المدني السورية، وضرورة توجه تحالفات المجتمع المدني، لفتح العلاقات بين المنظمات السورية على اختلافات انتمائها السياسية لإيجاد حل يساعد المجتمع المدني على الاستمرار.
3. ضرورة توجه منظمات المناصرة بالعمل المستمر للضغط على الجهات الدولية و الجهات الحكومية السورية باتجاه ضمان حماية العاملين بالشأن الإنساني و استمرار نشاطهم
4. ضرورة تطوير آليات تمويل ذاتية للمنظمات غير الحكومية السورية والمبادرات المدنية المحلية بغرض تقليل الاعتماد المفرط على المانحين أو تطوير مشاريع مدرة للدخل
5. الضغط لأن يتولى المجتمع المدني السوري دوراً في تصميم ومراقبة عمليات التنمية وإعادة الإعمار نظراً لكونه الطرف الأكثر حيادية في سوريا بما يضمن إلى حد كبير عدم تسييس مرحلة إعادة الإعمار.



THE LONDON SCHOOL
OF ECONOMICS AND
POLITICAL SCIENCE ■



Find out more about the
Conflict Research Programme

Connaught House
The London School of Economics
and Political Science
Houghton Street
London WC2A 2AE

Contact:
Amy Crinnion, Programme Manager
Tel: +44 (0)20 7849 4631
Email: Intdev.Crp@lse.ac.uk

lse.ac.uk/conflict

The London School of Economics and Political Science is a School of the University of London. It is a charity and is incorporated in England as a company limited by guarantee under the Companies Acts (Reg no 70527).

The School seeks to ensure that people are treated equitably, regardless of age, disability, race, nationality, ethnic or national origin, gender, religion, sexual orientation or personal circumstances.

Photography: Jordan-Syria Border, Nasib Border Crossing (Jaber Nasib area), 4 July 2018.
WFP/Abeer Etefa.

Please note that the information provided is accurate at the time of writing but is subject to change.